قراءة في كتاب: **تاريخ التربية عند الإمامية وأسلافهم من الشيعة**

الكاتب: الدكتور عبد الله دخيل الفياض

الناشر: الدار المتحدة للنشر

التاريخ: الطبعة الثانية ١٩٨٣

يفتتح الكاتب الدكتور عبد الله دخيل الفياض كتابه بمقدمة تاريخية يهدف منها إلى تبرير اختياره لعنوان كتابه «تاريخ التربية عند الإمامية وأسلافهم من الشيعة بين عهدي الصادق والطوسي»، فيرى أن الإمامية مصطلح متأخر شيئاً ما حيث كان يعرف الموالون لعلي(ع) بالشيعة في القرون الأولى ثم استقر مصطلح الإمامية ليميز بين من يؤمن بالأئمة الإثنا عشر وهم الإمامية وبين من يقف عند عدد أقل من الأئمة وهم الإسماعيلية أو غيرهم من الفرق الشيعية التي اندثر بعضها أو بقي لبعضها أتباع حتى عصرنا الحاضر[١].

ثم يشير إلى المصادر التي استقى منها بحثه واستند إليها فيصنفها إلى مجموعات أربع، هي:

١- الرسائل التربوية

٢- كتب التاريخ والفرق

٣- كتب الرجال

٤- كتب الحديث

ومن بين هذا المصادر يخبرنا الكاتب بأن أهم مصادره كانت كتب علم الرجال لما تضمنته من فوائد على درجة عالية من الأهمية في مجال بحثه رغم كونها غير متخصصة[٢]. وأما الكتب المتخصصة، فلم تكن من المصادر الأساسية عنده وهذه مفارقة لها ما يبررها في نظره[٣].

وأما كتب التاريخ، فكانت استفادة الكاتب منها محدودة جداً.[٤] وأما كتب الحديث، فيرى الكاتب أنها تمثل تصور المؤمنين بها حول التربية وترسم حدود وعيهم؛ حيث إنهم في الغالب يتبنون مفاد ومدلول ما يروون في كتبهم ولكنه يرى: **«أنه لا يمكن الجزم بتاريخية الكثير من الحديث سواء ما اعتمد عليه أهل السنة، أو ما اعتمد عليه الإمامية وأسلافهم من الشيعة»**[٥].

وهذه الدعوى ليست جديدة على الدراسات الجامعية وهي في بعض أسسها ترتكز إلى تشكيك استشراقي في صدقية الحديث المروي عن النبي(ص)، وهي قريبة مما توصل إليه **طه حسين** في بعض دراساته ومازالت هذه الدعوى مورد أخذ ورد يحتاج تفصيله إلى محل آخر. وعلى أي حال، يشير الكاتب إلى اشتراك التربية الإمامية في كثير من المفاهيم والمنطلقات مع التربية عند فرق المسلمين الأخرى ويعلل ذلك بأن الأسس التي يتبنى عليها التربية عند الجميع واحدة وهي وحدة النظرة إلى الوجود

والحياة، ووحدة الكتاب السماوي، ووحدة التراث الحديثي المنقول عن النبي(ص) وإن وجد الاختلاف، فهو في التفاصيل.

لمحة عن تصميم البحث:

بعد المقدمة التي أشرنا إليها نظم الكاتب دراسته ضمن فصول ستة مع ملحقين ومسارد للفرق والأعلام والأماكن والمصادر. وخصص الفصل الأول للبحث حول العوامل المؤثرة في توجيه التعليم عند الإمامية، والفصل الثاني للحديث عن أمكنة التعليم عندهم. والفصل الثالث خصصه للحديث عن المعلمين. والرابع عقده للبحث حول الطلبة. وأما الفصل الخامس، فجعل محوره أساليب التعليم والمناهج، والسادس يدور البحث فيه حول تمويل التعليم.

استعراض فصول الكتاب:

الفصل الأول: يستعرض الكاتب في الفصل الأول مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه التعليم عند الإمامية فيوصلها إلى ثلاثة عوامل، هي:

١- اعتقاد الشيعة في علم أئمتهم: ويعرض في هذا العامل إلى التصور الإمامي حول الأئمة وأنهم استمرار للنبوة وأنهم مستودع علم رسول الله(ص)، وأنهم ورثوه مدوناً في كتب خاصة أطلق على بعضها اسم الجفر أو الجامعة ومصحف فاطمة. إلا أنه يشير إلى عدم أهمية هذه المدونات في العصر الحالي لعدم وجودها أو تناقل مضامينها بشكل صريح، وما هو موجود حالياً هو روايات جمعت في كتب أشهرها الكتب الحديثية الأربعة وتنسب مضامينها إلى الأئمة مباشرة دون إشارة إلى تلك المدونات الأولى. خلا بعض الروايات القليلة التي تشير إلى كونها مستقاة منها.

٢- **العامل السياسي:** يشير الكاتب في شرحه لهذا العامل إلى الموقف السياسي للأئمة وموقف الأنظمة الحاكمة منهم وقد أثر هذا العامل بشكل كبير على النظام التربوي عند الإمامية؛ حيث كانوا مضطرين إلى الابتعاد عن السياسة ودعوة أتباعهم إلى ذلك خلا بعض الاستثناءات القليلة أجاز الأئمة فيها لأتباعهم تعاطي الشأن السياسي، بهدف رفع الحيف عن بعض الموالين وتيسير مصالحهم. ومن أهم آثار العامل السياسي التضييق على الكثير من تعاليمهم واضطرارهم لكتمان الكثير أيضاً ما أدى إلى نشوء فكرة التقية التي كانت تدبيراً اضطرارياً يحمون به أنفسهم ويحقنون دماءهم.

٣- **الموارد المالية:** ينقل الدكتور الفياض بعض النصوص التي تدل على موارد الأئمة المالية، فيرى أن الأموال كانت

تجبى إليهم من طريقين: الزكاة والخمس. وكان الأئمة يصرفون قسماً من هذه الأموال على التعليم، ويستشهد لذلك برواية عن الإمام الرضا(ع) يقول فيها: «**إن الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالنا وموالينا...**» ويُعلق الكاتب على هذه الرواية بقوله: «**وأميل إلى أن كلمة الدين الواردة في النص تشمل في ما تشمل الإنفاق على المعوزين من الشيوخ والطلبة الذين يشتغلون بتدريس العلوم الدينية ودرسها**»(٦).

جغرافية التعليم عند الإمامية

يعترف الدكتور الفياض في مطلع الفصل الثاني من كتابه بصعوبة رسم «**خط فاصل بين مؤسسات التعليم الأولى عند الإمامية وعند غيرهم من المسلمين**»(٧). ويرجح أن الفصل بدأ عندما اتخذت السلطة الأموية القرار بجعل الكتاتيب محلاً للدعاية وترويج فضائل معاوية وفي المقابل منعت من نشر الأشعار التي نظمها الإمامية في فضائل أهل البيت(ع). هذا الأمر أدى بحسب الكاتب إلى أن تفقد الكتاتيب صلاحيتها لتدريس أولاد الإمامية. وعلى أي حال كان الكُتَّاب أو المكتب، واللفظان يدلان على معنى واحد، هو المكان المخصص لتعليم الأوليات أي الكتابة والخط والقراءة وشيئاً من الحساب. وربما يوازي الكتاب المدرسة الابتدائية في عصرنا هذا.

ثم كان ينتقل التعليم إلى المسجد الذي كان له دور المدرسة بالإضافة إلى دوره الأساسي كمكان للعبادة. وهنا ينقل الكاتب نصوصاً تاريخية عدة تدل على هذا الأمر(٨). ولم يكن المسجد ساحة مفتوحة للتعليم الإمامي بل كان يخضع في كثير من الحالات لرقابة السلطة السياسية وهذا ما يفسر اضطرار علماء الإمامية إلى عدم التصريح بأسماء أئمتهم واللجوء بدل ذلك إلى الكنية أو اللقب للإشارة إليهم ومما يدل على ذلك نص ينقله الكشي في كتابه يقول فيه: «**...في مسجد الكوفة، وكان يجلس فيه ويقول: أخبرني أبو إسحاق كذا، يعني بأبي إسحاق أبا عبد الله(ع). كما كان غيره يقول: حدثني الصادق وسمعت الصادق وحدثني العالم وسمعت العالم وقال العالم...**»(٩). وإلى جانب المساجد كانت مشاهد الأئمة مراكز للتعليم الإمامي وشاهد هذه الدعوى روايات وإشارات تناقلتها كتب الإمامية منها قول النجاشي: «**... وأجازنا برواياته (أحد الكتب) أبو عبد الله بن الخميري الشيخ الصالح في مشهد مولانا أمير المؤمنين(ع) سنة أربع مائة...**». ومن أهم مراكز العلم في المراحل الأولى من تاريخ التشيع الإمامي تمكن الإشارة إلى النجف وكربلاء وقم.

وإلى المساجد والمشاهد يمكن إضافة

منازل الأئمة وبيوتهم كمراكز للتعليم حيث كان يقصدهم طلاب العلم وبغاته من الشيعة وغيرهم من المسلمين وعلى هذه السيرة سار العلماء من بعدهم، فكانت دورهم مدارس تقصد لطلب العلم حتى أن بعضهم تحولت داره إلى ما يشبه المسجد في كونها تغص بطلاب العلم «**بين ناسخ أو مقابل أو قار أو معلق**»(١٠). وظل الأمر على هذا الحال إلى العهد البويهي؛ حيث استفاد الإمامية من الجو السياسي، فتركوا التقية وبدأوا بنشر تعاليم مذهبهم بحرية وفي هذا العهد أسسوا خزائن الكتب ودور العلم والمدارس. وبين الباحثين خلاف في تحديد أول عهد السملمين بالمدارس، فمن قائل بأن السلاجقة هم أول من أسس المدارس وبناها بغرض مناهضة الدعاة الإسماعيليين إلى قائلٍ بغير ذلك والكاتب يقر بصعوبة تحديد البداية التاريخية لهذه الظاهرة ويميل إلى أن المدرسة تمثّل تطوراً تلقائياً لتحول العلم من المسجد إلى مكان خاص به(١١).

ويحاول الكاتب تلمس بداية هذه الظاهرة عند الإمامية، فيرى صعوبة العثور على نص واضح يشير إلى وجود مدرسة إمامية قبل زمن الشيخ الطوسي(١٢)، ويعزو قلة المدارس الإمامية وندرتها إلى الضعف العام الذي حل بحركة التشيع نتيجة للهجمات التي شنها السلاجقة على التشيع على الصعيدين الفكري والسياسي معاً. فمن الناحية السياسية أخذ السلاجقة يضيقون على الشيعة كثيراً... أما مقاومة السلاجقة للتشيع على الصعيد الفكري فتظهر في تأييدهم وتبنيهم لسياسة وزيرهم القدير نظام الملك حول إنشاء المدارس النظامية في المدن الإسلامية الكبرى، واتخاذها وسيلة لمقاومة التشيع على الصعيد الفكري(١٣).

يُعدُّ المعلم في جميع مراحل الدراسة من العوامل المهمة في عملية التعليم وما العملية المذكورة في الواقع إلا نتيجة اتصال المعلم بالتلميذ. وقد أظهر النبي(ص) احترامه للمعلم فقال: «**إنما بعثت معلماً**»(١٤). وانطلاقاً من هذه المقدمة خصص الكاتب الفصل الثالث من دراسته للبحث حول المعلمين في مؤسسات التعليم التخصص يطلق عليهم مصطلح المؤدب نظراً إلى كون وظيفته هي تأديب الأطفال وتربيتهم ولم يكن حال المعلمين من الناحية العلمية متساوياً، فمنهم من كان على درجة عالية من العلم والمعرفة ومنهم كان غير ذلك. ومن هنا كان الوجهاء يمتحنون معلم صبيانهم قبل تسليمهم له(١٥). ولم يكن ينظر إلى معلمي الأطفال نظرة احترام؛ لذلك كانوا يعيرونهم بمهنتهم هذه ويتخذونها سبة

لهم في بعض الأحيان، ويكشف عن ذلك ما نقلته كتب التراث من قصص وحكايات في هنا المجال ومن ذلك ما ينقله صاحب معجم الأدباء عن أبي العيناء من قوله لإبراهيم النحوي مؤدب المكتفي: «**وَمَن ابن سعدان والله ما يفرق ذلك بين الإمام والمأموم... إنما ذاك حامل درة ومعلم صبية وآخذ على كتاب الله أجرة**»(١٦). ومن ذلك أيضاً المثل العامي المشهور «**أحمق من معلم كُتَّاب**» ومن ذلك أيضاً ما يُنقَل عن الجاحظ عندما عزم على تمزيق ما كان بدأ بكتاباته حول حماقة معلمي الكتاتبي بعد أن رأى من نباهة أحدهم ولكنه عاد وغير رأيه بعدما اكتشف حماقته لحبه امرأة لم يرها قط وجلوسه في عزائها وحيداً، وذلك أنه أحبها بعد أن سمع شاعراً يقول:

يا أم عمرو جزاك الله مكرمةً

ردي علي فؤادي أينما كانا

فتعلق قلبه بها وأحبها ثم مر بعد يومين سمع الشاعر نفسه يقول:

إذا ذهب الحمار بأم عمرو

فلا عادت ولا عاد الحمار

فأيقن أنها ماتت فأقفل كتّابه حداداً عليها.(١٧)

ويبدو أن السبب في هذه النظرة السلبية إلى هذه الطبقة من المعلمين هي أن الشريعة لم تشجع، بل ربما نهت عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن وكان المعلمون يأخذون أجرهم على تعليم الحساب والخط ويعلمون القرآن احتساباً وطلباً للأجر، فاختلط هذا بذاك عند بعضهم فأدى إلى تشويه سمعة الجميع والحط من قيمة هذه المهنة.

ومما يؤيد هذا بعض الروايات المنقولة في التراث الإمامي، ومن ذلك ما ينقله حسان المعلم: «**سألت أبا عبد الله(ع) عن التعليم، فقال: لا تأخذ على التعليم أجراً. قلت: الشعر والرسائل وما أشبه ذلك أشارط عليه؟ قال: نعم، بعد أن يكون الصبيان عندك سواء في التعليم، لا تفضل بعضهم على بعض**»(١٨).

والطبقة الأرقى من معلمي الكتاتيب هي طبقة معلمي العلوم على أنواعها وأهمها ما يرتبط بالدين من فقه وكلام ونحو وغير ذلك من العلوم التي كانت متداولة في تلك الفترة. ومن الطبيعي أن هؤلاء كانوا يبرزون بنوع من الانتخاب الطبيعي التلقائي؛ حيث إن كثيراً منهم كانوا مدرسين متطوعين يختارهم الطالب تطوعاً واعتماداً على ما لهم من الشهرة. ويأتي في مرتبة أدنى منهم جماعة كان يسمى أحدهم بالمستملي ووظيفته إعادة ما شرحه المعلم(الشيخ) لمن لم يسمع مباشرة أو لمن يرغب بالإعادة. وكان المعلم ملتزماً بمجموعة من الآداب والسلوكيات الجميلة رغم تعقيدها أحياناً نترك الإشارة إليها خوف الإطالة(١٩).

وعلى أي حال كان التعليم الإسلامي

في بداياته عملاً تطوعياً لا يُقابل ببدل مالي يدفعه المتعلم. ومن هنا اشتهر كثير من شيوخ الإمامية بمهنة امتهنها لكسب رزقه فمنهم التمار والعطار والصيرفي والطاطري وغيره(٢٠).

نعم ربما نجد أن بعض المعلمين وجد من يصرف لهم بعض الهبات من الأموال التي كانت تجبى للأئمة(ع) أو كان يتصدق بعض الشيعة وينفقونها على التعليم.

والركن الآخر في العملية التعليمية هم الطلبة الذين يخصص لهم الكاتب الفصل الرابع من دراسته فيصنفهم إلى الصبيان ومتعلمي العلوم. ويحفر الكاتب في التراث ليستطلع منه بعض النظم التي كانت تنظم سلوكهم في المكتب ومنه وإليه. ففي المكتب كان الصبي ملزماً بمراعاة مجموعة من القواعد منها المظهر الجيد والامتناع عن اصطحاب الطعام إليه ويعلل ذلك بالرغبة في إخفاء الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها التلميذ حرصاً على مشاعر الأيتام وذوي الفاقة والحاجة. وغير ذلك من الآداب التي كان من الواجب مراعاتها(٢١).

وللطلاب في المراحل الأعلى آداب أخرى أكثر تفصيلاً وتعقيداً استقى الكاتب معظمها من كتاب منية المريد للشهيد الثاني من علماء الإمامية(٢٢).

وعن مركز الطلبة الاجتماعي يرى الكاتب أنهم كانوا يحظون باحترام وافر ومركز اجتماعي يغبطون عليه، نظراً إلى أن طلب العلم كان يعد من الأعمال التعبدية. ويؤيد هذه الدعوى ما روي بكثرة حول الحث على طلب العلم والسعي في سبيله.

أساليب التدريس ومناهجه:

لم يقتصر النشاط التعليمي عند الإمامية على علوم الدين وحدها وإنما تعداه إلى علوم أخرى ربما كانت لا تمت إلى العلم الديني بصلة أو تمت إليه بصلة ضعيفة كعلم النجوم والفلسفة والطب. وتتعدد أساليب تحصيل العلم من السماع من الشيخ إلى القراءة عليه إلى المناولة والإجازة والمكاتبة والأفضل من بين هذه الأساليب هو الأول.

وحول مناهج التعليم يقول الكاتب: إنها كانت حرة لا تتبع لجهة رسمية تقررها كما هي الحال في هذه الأيام، ولكن كان هناك عرف سائد يشترك الإمامية وأهل السنة فيه؛ حيث كان القرآن هو الكتاب المعتمد لتدريس الصبيان في الكتاب مضافاً إلى شيء من الحديث والشعر والأدب وأوليات الحساب والخط.

وأما في مرحلة التعليم العالي، فكانت المواد التي تدرس للطالب هي الفقه والكلام والحديث والفقه كان عند الإمامية مصنفاً في البدايات في مجاميع حديثية عرفت باسم الأصول الأربعمائة وعلى هديها صنفت كتب الحديث المتداولة في عصرنا

هذا بين الإمامية والتي تعرف باسم الكتب الأربعة.

وفي الفصل السادس والأخير من هذه الدراسة يحاول الكاتب البحث حول تمويل التعليم عند الإمامية وينطلق من مصادرة مفادها ضرورة وجود موارد مالية تصرف على التعليم رغم كونه عملاً تطوعياً لا يستحسن أخذ الأجرة عليه ولكنه يعترف بعدم العثور على موارد مالية ثابتة تصرف على التعليم كالأوقاف، في القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الإمامية ويعزو ذلك إلى أمور منها عدم وجود مدارس أو معاهد خاصة ليوقف عليها، ومنها تولي الأئمة للصرف مباشرة على التعليم مما يصل إلى أيديهم من الأموال التي يدفعها المؤمنون بعنوان الخمس، ويدل على ذلك روايات يذكر الكاتب بعض النماذج منها[٢٣].

ولكن بعد وصول البويهيين إلى السلطة بدأ العمل الاجتماعي الإمامي يأخذ شكلاً آخر ومن ذلك التعليم، فتأسست المدارس وأوقفت عليها الأوقاف ومن ذلك دار العلم التي أسسها **سابور بن أردشير** وغيرها، إلا أن النزاعات المذهبية كانت تعصف بهذه المؤسسات وتجعلها أثراً بعد عين. ولم يقتصر الإنفاق على التعليم على الدولة البويهية؛ حيث إن المصادر تكشف عن وجود عدد من الأثرياء كانوا يتولون إنفاق قسم من أموالهم على مؤسسات التعليم ولذلك صار التقليد الإمامي على أن يكون الإنفاق على التعليم شعبياً غير مرتبط بالدولة ومؤسساتها.

وقفة مع الكتاب:

لا يسع القارئ لهذه الدراسة إلا أن يثني على الجهد المبذول فيها وعلى التواضع العلمي لصاحبها؛ حيث إنه في كثير من الأحيان يتوقف عن التحليل واستنباط النتائج عندما لا تسعفه المعطيات التاريخية ولا يترك العنان لخياله. وأهم ما فيها أنها غير مسبوقة أو على الأقل لم تسبق بكثير من الدراسات المشابهة وكان المعوَّل على الدارسين أن يتمموا ما فات الكاتب من مسائل أصبحت أيسر تناولاً بعد الحاسوب وانتشار استخدامه، ولكننا لا نجد كثيراً من الدراسات التي لحقت دراسة كاتبنا لتتم نقصاً أو تقوم خللاً إن وجدا.

الهوامش

(١) عبد الله الفياض، تاريخ التربية، ص ٧ وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٣) المصدر نفسه، ص١٩.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٦) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٧) المصدر نفسه، ص ٦٥.
(٨) المصدر نفسه، ص٧٣.
(٩) المصدر نفسه، ص ٧٦. نقلاً عن الكشي، اختيار معرفة الرجال، ص ٣٧٨.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.
(١٣) المصدر نفسه، ص ١١١.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٣.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٩.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢١. نقلاً عن: ياقوت، معجم الأدباء، ج ١، ص ١٥٤.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢١، نقلاً عن: ابن حجة الحموي، الأوراق، ص ١٨٠.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٦، نقلاً عن الطوسي، الاستبصار، ط النجف، ١٣٧٦هـ، ج٣، ص ٦٥.
(١٩) راجع: المصدر نفسه، ص١٥٧ وما بعدها.
(٢٠) راجع: المصدر نفسه، ص ١٥٧ وما بعدها.
(٢١) للمزيد أنظر المصدر نفسه، ص ١٩٤.
(٢٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٩٥.
(٢٣) أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٨.